الأمم المتحدة S/2005/273/Add.2

مجلس الأمن

Distr.: General
28 July 2005
Arabic
Original: English

التقرير الخامس والعشرون للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون

إضافة

أولا – مقدمة

١ – في تقريري الخامس والعشرين عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، المؤرخ ٢٦ نيسان/ أبريل (S/2005/273)، أكدت على استمرار الحاجة إلى بناء قدر كبير من القدرات بغرض تعزيز قدرة حكومة سيراليون على تنفيذ مهامها. وفي هذا الصدد، أوضحت أنه من المحتمل أن تكون ثمة حاجة إلى وجود قوي لمنظومة الأمم المتحدة في سيراليون، بعد انتهاء ولاية البعثة في نهاية عام ٢٠٠٥، بغرض مواصلة بناء السلام عن طريق تعزيز الإدارة السياسية والاقتصادية والقدرة الوطنية على منع نشوب الصراعات.

٢ – وأبلغت أيضا مجلس الأمن باعتزامي أن أقدم إليه توصيات عن وجود الأمم المتحدة في سيراليون عقب انسحاب البعثة يكون من شأنه القيام، بصورة منسقة ومتكاملة، بوضع استراتيجية لتعزيز قيام سلام قابل للاستمرار في سيراليون.

ثانيا – مكتب الأمم المتحدة المتكامل

٣ – قرر مجلس الأمن بقراره ١٦١٠ (٢٠٠٥) المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لفترة نهائية مدتها ستة أشهر حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، وطلب مني إنهاء التخطيط الضروري لوجود متكامل وملائم لمنظومة الأمم المتحدة في سيراليون، حسب ما أوصيت به في الفقرتين ٦٣ و ٦٤ من تقريري المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل، مع تزويد هذا الوجود بالقدرة والخبرة اللازمين لتنسيق أنشطة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والتعاون مع مجتمع المانحين، ومواصلة دعم حكومة سيراليون في مجالي تعزيز السلام والتنمية البعيدة المدى، بعد رحيل البعثة من البلد.

290705 290705 05-43650 (A)
0543650

٤ - وإضافة إلى ذلك، طلب الرئيس أحمد تيجان كبّه، في رسالته المؤرخة ٢١ حزيران/يونيه الموجهة إلي (S/2005/419)، استمرار وجود متكامل من الأمم المتحدة في سيراليون لمساعدة الحكومة على تعزيز الحكم الرشيد والتنمية وحقوق الإنسان والأمن، وعلى بناء قدرتها الوطنية والتحضير لإجراء الانتخابات العامة عام ٢٠٠٧. وأكد الرئيس كبّه أيضا أنه، رغم تحقيق قدر كبير من التقدم في استعادة وتعزيز السلام والاستقرار في سيراليون وفي إرساء الأسس اللازمة للتنمية المستدامة، ما زال البلد يواجه تحديات جّمة، وأن الدعم المقدم من الأمم المتحدة سيكون حاسم الأهمية في استدامة تلك الإنجازات وإحراز المزيد من التقدم، بما في ذلك عن طريق معالجة الأسباب الجذرية للصراع الذي وقع في البلد بغرض الحيلولة دون تكراره مستقبلا.

٥ - وعقب مشاورات مكثفة فيما بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون والفريق القطري التابع للأمم المتحدة، وحكومة سيراليون، والأطراف المؤثرة الأخرى الوطنية والدولية، أوصي بأن يُنشأ، بعد انسحاب البعثة، مكتب متكامل للأمم المتحدة متوسط الحجم في سيراليون، لفترة مبدئية مدتها ١٢ شهرا، تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وسيكون من شأن العمل الذي سيقوم به هذا المكتب المتكامل مواصلة تطوير وتعزيز المبادرات المستمرة التي يقوم بها الفريق القطري التابع للأمم المتحدة.

ولاية المكتب المتكامل

٦ - ستوكل إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل ولاية تتمثل في مساعدة حكومة سيراليون على القيام بأمور منها:

(أ) بناء قدرة المؤسسات الحكومية على وضع استراتيجية ترمي إلى معالجة الأسباب الجذرية للصراع وتنفيذها؛ والتمكين من إدارة الصراعات الداخلية بصورة سلمية ومنظمة؛ وتوفير الخدمات الأساسية للسكان والإسراع بخطى التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال الحد من الفقر والنمو الاقتصادي المستدام بما في ذلك، من خلال إنشاء إطار يمكّن من توفير الاستثمارات الخاصة، وبذل جهود منهجية لمعالجة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛

(ب) وضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان، وإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان من أجل رصد حقوق الإنسان وإجراء التحقيقات بشأنها وتوثيقها وتقديم التقارير عنها، ومعالجة مسائل سيادة القانون بالنظر إلى صلتها بحماية حقوق الإنسان وتشجيعها؛

(ج) تعزيز الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة في المؤسسات العامة، بما في ذلك من خلال تدابير منهجية لمكافحة الفساد ورصد تلك المؤسسات؛

(د) تحسين عمليات الميزانية والنفقات، والمشتريات، وممارسات منح الامتيازات، وقاعدة إيرادات سيراليون؛

(هـ) بناء قدرة اللجنة الوطنية للانتخابات على إجراء انتخابات وطنية عام ٢٠٠٧ بحرية ونزاهة ومصداقية؛

(و) تعزيز استقلالية الهيئة التشريعية وقدراتها بغرض توفير إمكانية الوصول إلى العدل أمام جميع مواطني سيراليون؛

(ز) وضع مبادرات ترمي إلى التمكين السياسي والاقتصادي للشباب؛

(ح) وضع مبادرات لصالح الأطفال والمراهقين المتضررين بالحرب والضعفاء وتوفير الحماية والرفاه لهم؛

(ط) إقامة محطة إذاعة عامة مستقلة وقوية على أساس محطة إذاعة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون؛

(ي) التواصل مع قطاع الأمن في سيراليون، وغيره من الشركاء، بما في ذلك الفريق العسكري الدولي للمشورة والتدريب، الذين يقدمون تقارير عن الحالة الأمنية، ومواصلة تعزيز قدرة شرطة سيراليون، بما في ذلك إصلاح نظام الإصلاحيات، وتقديم توصيات فيما يتعلق بالتهديدات الأمنية الخارجية والداخلية؛

(ك) التنسيق مع المحكمة الخاصة لسيراليون، حسب المبين في الفرع ثالثا أدناه.

هيكل المكتب المتكامل

٧ - سيرأس مكتب الأمم المتحدة المتكامل ممثلي التنفيذي، الذي سيعمل أيضا بوصفه الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنسق المقيم والإنساني للأمم المتحدة، بغرض كفالة اتباع نهج متسق ومتناسق داخل أسرة الأمم المتحدة بكاملها في سيراليون.

٨ - وسوف يتألف مكتب الأمم المتحدة المتكامل من مكتب صغير يقدم الدعم لممثلي التنفيذي وخمسة أقسام تركز على المجالات الرئيسية من ولاية المكتب وهي: الحكم الرشيد، وتوطيد السلام، وحقوق الإنسان وسيادة القانون، والشرطة المدنية والمساعدة العسكرية، والتنمية، والإعلام. وسيلزم أيضا تقديم دعم لوجيستي.

٩ - وسوف يتألف قسم الحكم الرشيد وتوطيد السلام من ثمانية مستشارين في مجالي السلام والحكم، سيقومون برصد ودعم وضع وتنفيذ استراتيجية شاملة ترمي إلى معالجة الأسباب الجذرية للصراع وسيقدمون أيضا الدعم إلى المكتب القطري التابع للأمم المتحدة في مجال تقديم المساعدة التقنية والمشورة المتعلقة بالسياسات إلى المؤسسات الوطنية والمحلية الرئيسية.

١٠ - وسوف يتألف قسم حقوق الإنسان وسيادة القانون من خمسة موظفين دوليين في مجال حقوق الإنسان، سيقومون برصد حقوق الإنسان والتحقيق بشأنها وتوثيقها وتقديم التقارير عنها، وتيسير وضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان، ومعالجة المسائل المتعلقة بالإصلاح التشريعي وقطاع العدل، بما في ذلك الإصلاحيات ومهام أخرى. وسيُدَعَّم القسم بعدد ملائم من الموظفين الوطنيين ومتطوعي الأمم المتحدة.

١١ - وسوف يتألف قسم الشرطة المدنية والمساعدة العسكرية من ٢٠ من أفراد الشرطة المدنية، سيوفرون التدريب المتخصص والمشورة المتخصصة اللازمين لشرطة سيراليون، ورصد أداء أفراد الشرطة، وتنظيم الدورات في أثناء الخدمة ودورات تدريب المدربين، وتوفير التدريب الخاص للمديرين بالمستويين العالي والمتوسط، وتوفير غير ذلك من أنواع المساعدة لشرطة سيراليون، وذلك بالتعاون الوثيق مع إدارة المملكة المتحدة للتنمية الدولية، لا سيما عنصر الشرطة في برنامج قطاع العدل التابع لها. وسيتألف القسم أيضا من ١٠ ضباط للاتصال العسكري يقع مقر عملهم في فريتاون، وسيوفرون المشورة اللازمة لرئيس المكتب بشأن المسائل المتصلة بالأمن وسيعملون تحت إشرافه، وسيقومون برصد الحالة الأمنية، والاتصال بوكالات الأمن المحلية وغير ذلك من الأطراف المؤثرة، من قبيل الفريق العسكري الدولي للمشورة والتدريب والمحكمة الخاصة لسيراليون.

١٢ - وسيتألف قسم التنمية من الفريق القطري التابع للأمم المتحدة ومكتب المنسق المقيم والإنساني. ولكن يؤدي مكتب منسق الأمم المتحدة المقيم المهام الإضافية المنوطة به، سيجري تعزيزه بمستشار أقدم في مجال التنسيق كي يقوم بمساعدة رئيس المكتب على أداء مهام المنسق المقيم والإنساني.

١٣ - وسوف يتألف قسم الإعلام من ثلاثة موظفين دوليين وعدد ملائم من الموظفين الوطنيين. وسيجري استيعاب محطة إذاعة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في مكتب الأمم المتحدة المتكامل من أجل تشجيع الحوار الوطني وتزويد الجمهور بالمعلومات والتثقيف بشأن توطيد السلام والديمقراطية والإصلاحات في سيراليون. ومن المتوقع أن يوفّر مكتب الأمم

المتحدة المتكامل التدريب الضروري للموظفين الوطنيين بغية تسليم محطة الإذاعة إلى الفريق القطري التابع للأمم المتحدة وحكومة سيراليون بحلول منتصف عام ٢٠٠٦.

١٤ - وفي حالة موافقة المجلس على توصياتي المتعلقة بإنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون، فإني أعتزم السعي إلى الحصول على الموارد اللازمة لتمويله من الجمعية العامة.

ثالثا - الدعم الأمني للمحكمة الخاصة لسيراليون

١٥ - عملا بقرار مجلس الأمن ١٣١٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٠، أبرمت حكومة سيراليون والأمم المتحدة اتفاقا في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ للقيام بشكل مشترك بإنشاء المحكمة الخاصة لسيراليون. وكُلفت المحكمة بمحاكمة أولئك الذين يتحملون أكبر مسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة للقوانين الإنسانية الدولية وقوانين سيراليون التي ارتكبت في أراضي سيراليون منذ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وأدانت المحكمة الخاصة ١١ شخصا ينتمون إلى جميع الفصائل الثلاثة التي كانت تتحارب في السابق، وتحتجز المحكمة ٩ منهم. وتضطلع المحكمة الخاصة بدور حيوي في إنهاء الإفلات من العقاب، وهو أمر لا بد منه في منع نشوب الصراع وتوطيد السلام في سيراليون وفي منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

١٦ - وقد قال القاضي إمانويل أولاينكا أيولا، رئيس المحكمة الخاصة لسيراليون، في إحاطته أمام مجلس الأمن في ٢٤ أيار/مايو، إن وجود بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ما برح ذا أهمية حاسمة في دعم المحكمة الخاصة، وبشكل خاص، توفير الأمن لها. وقال أيضا إن الخيار الوحيد الممكن لحماية المحكمة الخاصة بعد رحيل البعثة هو الاحتفاظ بقوات عسكرية دولية أو تشكيل وحدة شرطة بالموقع، ويفضل أن تكون من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

١٧ - وأكد مجلس الأمن في قراره ١٦١٠ (٢٠٠٥) المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ على أهمية توفير حماية فعالة للمحكمة الخاصة لسيراليون بعد رحيل البعثة من سيراليون، وطلب إليّ تقديم توصيات بشأن هذه المسألة إلى المجلس في أقرب وقت ممكن. وفي هذا الصدد، من الأهمية التأكيد على أنه، حيث إن تمويل المحكمة الخاصة يتم عن طريق التبرعات، لم تخصص لها في الميزانية اعتمادات للأمن بعد رحيل البعثة.

١٨ - وتم خلال المشاورات مع المسؤولين في المحكمة الخاصة، التي شاركت فيها بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، النظر في الخيارات التالية: (أ) وحدة عسكرية بحجم سرية أو وحدة شرطة مشكلة، إما تكون وحدة قائمة بذاتها أو موفرة من

بعثة الأمم المتحدة في ليبريا؛ (ب) وحدة توفرها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ (ج) موظفو أمن توفرهم شركة أمن دولية خاصة.

١٩ - وبعد تقييم متأن للحالة، تم التوصل إلى استنتاج مفاده أنه بالرغم من أن حكومة سيراليون ستوفر الأمن بشكل عام للمحكمة الخاصة، فإن الخيار الممكن والفعال من حيث التكلفة لمواصلة توفير أمن موثوق به وفعال للمحكمة الخاصة هو نقل هذه المسؤولية من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بعد انسحاب البعثة الأولى من سيراليون في نهاية عام ٢٠٠٥. ووفقا لطلب المحكمة الخاصة، يمكن أن تُناط تلك المهمة بوحدة عسكرية بحجم سرية قوامها زهاء ٢٥٠ من الأفراد العسكريين، بمن فيهم موظفو الدعم.

٢٠ - ولهذا الغرض، ورهنا بموافقة البلدان المعنية المساهمة بقوات، فإني أوصي بأن يتم الاحتفاظ بوحدة عسكرية بحجم سرية من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في فريتاون بعد رحيل البعثة لمواصلة توفير الأمن للمحكمة الخاصة. وأوصي أيضا بأن تتولى بعثة الأمم المتحدة في ليبريا قيادة ومراقبة هذه الوحدة وتوفير الدعم اللازم لها. وسيقوم مكتب الأمم المتحدة المتكافل في سيراليون، الذي سيضم وحدة اتصال عسكرية، بتوفير المساعدة أيضا، بما في ذلك تقديم دعم لوجيستي محدود للوحدة.

٢١ - لهذا، فإني أوصي بأن يُخفض قوام بعثة الأمم المتحدة في ليبريا داخل ذلك البلد بشكل مناسب، كي يبقى القوام الإجمالي في حدود الحد الأعلى المأذون به وهو ١٥ ٠٠٠ فرد عسكري. غير أنه في ضوء الانتخابات التي ستجري في تشرين الأول/أكتوبر وتنصيب الحكومة الجديدة في ليبريا، المقرر إجراؤه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، أود أن أوصي بأن يؤجل التخفيض المقترح للقوام الإجمالي المتعلق ببعثة الأمم المتحدة في ليبريا حتى نهاية آذار/مارس ٢٠٠٦. وفي ذلك الوقت، يمكن تعويض الزيادة الناشئة عن إضافة الوحدة العسكرية التي ستنتشر لحماية المحكمة الخاصة عن طريق تنفيذ خطة تعديل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وخفض حجمها وانسحابها، التي من المقرر أن تبدأ في آذار/مارس ٢٠٠٦.

٢٢ - وتتماشى هذه التوصية تماما مع نص وروح قرار مجلس الأمن ١٦٠٩ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، الذي يخولني، رهنا بشروط محددة بما فيها موافقة الدول المساهمة بقوات والحكومات المعنية، بأن أعيد مؤقتا نشر القوات العسكرية وأفراد الشرطة المدنية بين بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، لمواجهة مختلف التحديات في المنطقة دون الإقليمية. ومن شأن الموافقة على

هذه التوصية أن تشكل أيضا تقدما نحو تعزيز التعاون بين البعثات، حسب ما اقترحته في تقريري المؤرخ ٢ آذار/مارس (S/2005/135).

٢٣ - وريثما ينظر مجلس الأمن في هذه التوصية، قامت الأمانة العامة وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون بعدد من الخطوات اللازمة. وتشمل هذه الخطوات التشاور مع الدول المساهمة بقوات، وحكومتي سيراليون وليبريا، والمحكمة الخاصة. وإضافة إلى ذلك، تم إعداد اقتراحات حول التنفيذ، تشمل ترتيبات القيادة والمراقبة، وخططا طارئة لتعزيز الأمن في حالة نشوب أزمة، وعمليات عبور الحدود من قبل عناصر عسكرية ومدنية أخرى تابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وكذلك توفير الدعم اللوجيستي. وفي الوقت نفسه، يستمر تطوير الجوانب اللوجيستية والسياسية والقانونية المتعلقة بتوسيع نطاق التزامات بعثة الأمم المتحدة في ليبريا عبر الحدود وذلك بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

٢٤ - وإذا ما وافق مجلس الأمن على هذا الاقتراح بتوفير الأمن للمحكمة الخاصة، فإني أعتزم تقديم تفاصيل الترتيبات في تقريري السادس والعشرين بشأن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون الذي سيصدر في أيلول/سبتمبر.

رابعا - الاستنتاجات

٢٥ - أحرز تقدم ملحوظ في توطيد السلام في سيراليون منذ انتهاء الصراع في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. غير أنه لا يزال هناك العديد من التحديات وثمة حاجة لدعم من الأمم المتحدة بغرض المساعدة على تعزيز القدرة الوطنية لمواجهة الأسباب التي تكمن وراء الصراع، ومن خلال تعزيز الإدارة السياسية والاقتصادية وحماية حقوق الإنسان وإعادة توطيد سيادة القانون. ومن الضروري البناء على الإنجازات التي تم تحقيقها حتى الآن، عن طريق تنفيذ استراتيجية لبناء السلام تكون متسقة ومنسقة تنسيقا جيدا ترمي إلى تحقيق الاستقرار الدائم والتنمية المستدامة.

٢٦ - وفي أعقاب انسحاب بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، سوف يلزم استمرار الالتزام من جانب الأمم المتحدة، من خلال العمل في شراكة وثيقة مع حكومة سيراليون. وسيزود مكتب الأمم المتحدة المتكامل حكومة وشعب سيراليون بالمساعدة التي تمس إليها الحاجة لوضع وتنفيذ استراتيجية ترمي إلى معالجة مجموعة معقدة من المسائل المحددة في الفقرات ٤٧ إلى ٥٦ في تقريري السابق (S/2005/273، الفقرات ٤٧-٥٦).

٢٧ - وتؤدي المحكمة الخاصة دورا حيويا في محاكمة أولئك الذين يتحملون أكبر مسؤولية عن الجرائم التي ارتكبت خلال الصراع في سيراليون. ومن الأهمية القصوى توفير الأمن

الفعال الضروري لضمان قدرتها على إتمام عملها بنجاح. وبينما تسهم المحكمة إسهاما ملموسا في عملية المصالحة الوطنية، وبذلك تعزز توطيد السلم في سيراليون، فإنها يمكن أن تمثل أيضا نموذجا لضمان المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب فيما يختص بالجرائم المرتكبة خلال صراعات أخرى، بشكل عاجل ومنضبط ماليا.

٢٨ - وفي الختام، آمل أن ينظر أعضاء المجلس بجدية في توصياتي المحددة أعلاه بشأن إنشاء مكتب متكامل للأمم المتحدة في سيراليون وتوفير الدعم الأمني للمحكمة الخاصة.